**وزارة التعليم العالي و البحث العلمي**

**جامعة عباس لغرور خنشلة**

**كلية الحقوق والعلوم السياسية**

**قسم العلوم السياسية**

امتحان السداسي الرابع بمادة نظريات و سياسات التنمية موجه لطلبة السنة الثانية علوم سياسية

اختر سؤال واحد على ان تكون الاجابة في شكل تحليل

**السؤال الاول**: حلل أثر الفساد على السياسات التنموية؟

**السؤال الثاني**: ناقش إشكالية الفقر والبطالة في العالم الثالث واثرهما على التنمية؟

بالتوفيق للجميع

## الاجابة النموذجية

الاجابة عن السؤال الاول:

**مقدمة 03ن**

تعد التنمية هدفا أساسيا تسعى إليه مختلف الدول من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، غير انّ نجاح السياسات التنموية يرتبط بوجود إدارة فعالة تقوم على الشفافية والنزاهة. إلا ان ظاهرة الفساد أصبحت من أخطر المشكلات التي تعيق جهود التنمية، خاصة في الدول النامية، لما تسببه من تبديد للموارد وإضعاف لمؤسسات الدولة وتعطيل للمشاريع التنموية. ومن هذا المنطلق يبرز التساؤل حول طبيعة تأثير الفساد على السياسات التنموية ومدى انعكاسه على تحقيق أهداف التنمية.

**الاشكالية:**

ما أثر الفساد على السياسات التنموية؟ وكيف ينعكس ذلك على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

الاسئلة الفرعية:

- ✓ ما المقصود بالفساد والسياسات التنموية من الناحية النظرية؟
- ✓ ما هي أهم النظريات المفسرة لظاهرة الفساد وعلاقته بالتنمية؟
- ✓ ما أبرز أسباب ومظاهر الفساد في الدول النامية؟
- ✓ كيف يؤثر الفساد على السياسات التنموية اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا؟
- ✓ ما هي الآليات والاستراتيجيات الكفيلة بمكافحة الفساد وتعزيز التنمية؟

**الفرضية:**

كلما ارتفعت مستويات الفساد داخل مؤسسات الدولة تراجعت فعالية السياسات التنموية، مما يؤدي إلى إعاقة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بينما يساهم تعزيز الشفافية والحكم الراشد في دعم التنمية وتحقيق أهدافها.

محاور الاجابة:

**المحور الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للفساد والسياسات التنموية**

**المحور الثاني: أثر الفساد على السياسات التنموية**

**المحور الثالث: آليات مكافحة الفساد وتعزيز التنمية**

## المحور الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للفساد والسياسات التنموية 05ن

يعد الفساد من الظواهر المعقدة التي تعاني منها مختلف المجتمعات، خاصة الدول النامية، لما له من تأثير مباشر على الأداء الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. ويُقصد بالفساد إساءة استعمال السلطة أو الوظيفة العامة لتحقيق مصالح خاصة، ويتخذ عدة أشكال مثل الرشوة، والمحسوبية، واختلاس الأموال العامة، واستغلال النفوذ. وينقسم الفساد إلى فساد إداري ومالي وسياسي، وقد يكون فسادًا صغيرًا مرتبطًا بالممارسات اليومية أو فسادًا كبيرًا يمس كبار المسؤولين ومؤسسات الدولة.

أما السياسات التنموية فهي مجموعة الخطط والبرامج التي تعتمدها الدولة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مستوى معيشة الأفراد، من خلال تطوير قطاعات التعليم والصحة والبنية التحتية وتوفير فرص العمل وتحقيق العدالة الاجتماعية. وتستند هذه السياسات إلى استغلال الموارد المتاحة بطريقة فعالة لضمان تحقيق التنمية المستدامة.

ومن الناحية النظرية، تناولت عدة نظريات ظاهرة الفساد وعلاقته بالتنمية، حيث ترى النظرية الوظيفية أن الفساد قد يظهر نتيجة تعقيد الإجراءات الإدارية وضعف المؤسسات، بينما تؤكد النظرية المؤسسية أن انتشار الفساد يرتبط بضعف الرقابة وغياب الشفافية والمساءلة. كما تعتبر نظرية التبعية أن الفساد في الدول النامية مرتبط بالتبعية الاقتصادية والسياسية للدول المتقدمة، مما يؤدي إلى إضعاف التنمية. في حين يرى أنصار الحكم الراشد أن تحقيق التنمية يتطلب إدارة تقوم على النزاهة والشفافية وسيادة القانون.

وبذلك يتضح أن الفساد والسياسات التنموية يرتبطان بعلاقة عكسية، فكلما ارتفعت مستويات الفساد تراجعت فعالية السياسات التنموية وضعفت قدرة الدولة على تحقيق التنمية.

## المحور الثاني: أثر الفساد على السياسات التنموية05ن

يؤثر الفساد بشكل مباشر على فعالية السياسات التنموية، إذ يعد من أبرز العوائق التي تحد من قدرة الدولة على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فالفساد يؤدي إلى سوء استغلال الموارد المالية والبشرية، ويجعل المصلحة الخاصة تتغلب على المصلحة العامة، مما ينعكس سلبًا على مختلف القطاعات التنموية.

فعلى المستوى الاقتصادي، يؤدي الفساد إلى تبديد الأموال العامة واختلاسها، مما يقلل من حجم الاستثمارات الموجهة للمشاريع التنموية والبنية التحتية. كما يساهم في عزوف المستثمرين الأجانب بسبب غياب الشفافية وعدم الاستقرار الإداري والقانوني، وهو ما يؤدي إلى ضعف النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة والفقر. كذلك يعرقل الفساد المنافسة الاقتصادية ويؤدي إلى انتشار الاحتكار والمحسوبية بدل الكفاءة.

أما على المستوى الاجتماعي، فإن الفساد يساهم في تعميق الفوارق الاجتماعية وانتشار عدم المساواة، حيث تصبح الاستفادة من الخدمات العامة مرتبطة بالرشوة أو النفوذ. كما يؤثر سلبًا على قطاعات حيوية كالتعليم والصحة والسكن نتيجة سوء التسيير ونهب الأموال المخصصة لها، مما يؤدي إلى تراجع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين وانتشار الفقر والتهميش.

وعلى المستوى السياسي والإداري، يؤدي الفساد إلى إضعاف مؤسسات الدولة وفقدان الثقة بين المواطن والسلطة، كما يساهم في انتشار اللامبالاة السياسية وتراجع المشاركة في الحياة العامة. إضافة إلى ذلك، يعرقل تطبيق القوانين ويضعف مبدأ العدالة والمساواة، مما قد يسبب اضطرابات اجتماعية وعدم استقرار سياسي يؤثر سلبًا على مسار التنمية.

وبالتالي، فإن الفساد يشكل عائقًا حقيقيًا أمام نجاح السياسات التنموية، لأنه يحد من فعالية الدولة في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

## المحور الثالث: آليات مكافحة الفساد وتعزيز التنمية05ن

تتطلب مواجهة ظاهرة الفساد اعتماد مجموعة من الآليات والإصلاحات التي تهدف إلى تعزيز الشفافية وتحقيق الحكم الراشد، باعتبار أن نجاح السياسات التنموية مرتبط بوجود مؤسسات فعالة تقوم على النزاهة والمساءلة. لذلك تسعى الدول إلى وضع استراتيجيات مختلفة للحد من الفساد وضمان توجيه الموارد نحو تحقيق التنمية.

ومن أهم آليات مكافحة الفساد تعزيز مبدأ الشفافية في تسيير الشؤون العامة، من خلال ضمان وضوح الإجراءات الإدارية والمالية وتمكين المواطنين من الوصول إلى المعلومات. كما يُعدّ تفعيل أجهزة الرقابة والمحاسبة من الوسائل الأساسية للكشف عن التجاوزات ومعاقبة المتورطين في قضايا الفساد، إضافة إلى ضرورة استقلال القضاء وتطبيق القانون على الجميع دون تمييز.

كما يساهم الإصلاح الإداري في الحد من الفساد عبر تبسيط الإجراءات الإدارية والاعتماد على الرقمنة وتقليل البيروقراطية، مما يقلل من فرص الرشوة واستغلال النفوذ. ويُعتبر نشر ثقافة النزاهة والوعي المجتمعي من العوامل المهمة أيضًا، وذلك من خلال دور وسائل الإعلام ومؤسسات التربية والمجتمع المدني في ترسيخ قيم المواطنة ومحاربة الفساد.

ومن جهة أخرى، يرتبط تحقيق التنمية بتبني مبادئ الحكم الراشد القائم على المشاركة الشعبية، وسيادة القانون، والكفاءة في تسيير الموارد، والعدالة الاجتماعية. كما تلعب المنظمات الدولية دورًا مهمًا في دعم جهود الدول لمكافحة الفساد عبر الاتفاقيات الدولية وتقديم المساعدات والخبرات التقنية.

وعليه، فإن مكافحة الفساد لا تقتصر على الجانب القانوني فقط، بل تتطلب إصلاحًا شاملاً سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، لأن الحد من الفساد يساهم في تعزيز الثقة في مؤسسات الدولة وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

**الخاتمة02 ن**

يتضح أن الفساد يعد من أخطر التحديات التي تواجه السياسات التنموية، لما يسببه من تبديد للموارد وإضعاف لمؤسسات الدولة وعرقلة لمسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما أن انتشار هذه الظاهرة يؤدي إلى تراجع الثقة في الإدارة وتفاقم مشكلات الفقر والبطالة وعدم المساواة. لذلك فإن تحقيق تنمية حقيقية ومستدامة يظل مرتبطًا بقدرة الدولة على مكافحة الفساد من خلال تعزيز الشفافية، وتفعيل الرقابة، وترسيخ مبادئ الحكم الراشد وسيادة القانون. ومن ثم، فإن التنمية والفساد يمثلان علاقة عكسية؛ فكلما تراجع الفساد ازدادت فرص تحقيق التنمية الشاملة.

**الاجابة على السؤال الثاني:**

**مقدمة 03ن**

تعد مشكلتا الفقر والبطالة من أبرز القضايا التي تعاني منها دول العالم الثالث، لما لهما من تأثير مباشر على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. فالتنمية الحقيقية لا يمكن تحقيقها في ظل انتشار الفقر وارتفاع معدلات البطالة، لأن ذلك يحدّ من قدرة الأفراد على المشاركة في النشاط الاقتصادي ويؤثر سلبًا على مستوى المعيشة والتنمية البشرية. وترتبط هاتان الظاهرتان بعدة عوامل، منها ضعف الاقتصاد، وسوء توزيع الثروات، والانفجار السكاني، إضافة إلى التبعية الاقتصادية والفساد. ومن هنا تبرز أهمية دراسة إشكالية الفقر والبطالة باعتبارهما من أهم معوقات التنمية في دول العالم الثالث.

**الإشكالية**

إلى أي مدى تؤثر ظاهرتا الفقر والبطالة على تحقيق التنمية في دول العالم الثالث؟ وما هي أهم الآليات الكفيلة بالحد منهما؟

**الأسئلة الفرعية**

- ما المقصود بالفقر والبطالة والتنمية من الناحية النظرية؟
- ما هي أهم أسباب انتشار الفقر والبطالة في دول العالم الثالث؟
- كيف يؤثر الفقر والبطالة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؟

- ما هي أهم السياسات المعتمدة لمواجهة الفقر والبطالة وتحقيق التنمية؟

## الفرضية

كلما ارتفعت معدلات الفقر والبطالة في دول العالم الثالث تراجعت فرص تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بينما يساهم تحسين الظروف الاقتصادية وتوفير فرص العمل في دعم التنمية وتحقيق الاستقرار.

## محاور الإجابة

### المحور الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للفقر والبطالة والتنمية05ن

يقصد بالفقر حالة العجز عن توفير الحاجات الأساسية للفرد، كالغذاء والسكن والتعليم والصحة، بينما تعرف البطالة بأنها عدم قدرة الأفراد القادرين والراغبين في العمل على الحصول على فرصة عمل مناسبة. أما التنمية فهي عملية شاملة تهدف إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتحسين مستوى معيشة السكان.

وقد تناولت عدة نظريات هذه الظواهر، حيث ترى نظرية التبعية أن تخلف دول العالم الثالث يعود إلى ارتباطها الاقتصادي بالدول المتقدمة، مما يساهم في استمرار الفقر والبطالة. كما تؤكد النظرية التنموية أن ضعف الاستثمار وسوء التخطيط الاقتصادي يؤديان إلى محدودية فرص العمل وتراجع التنمية. في حين تعتبر نظرية رأس المال البشري أن التعليم والتكوين المهني يمثلان عنصرًا أساسيًا في الحد من البطالة وتحقيق التنمية.

### المحور الثاني: أسباب الفقر والبطالة وآثارهما على التنمية05ن

ترجع أسباب الفقر والبطالة في دول العالم الثالث إلى عدة عوامل، من بينها ضعف النمو الاقتصادي، والانفجار السكاني، وقلة الاستثمارات، وضعف التصنيع، إضافة إلى الفساد وسوء توزيع الثروات. كما يساهم ضعف التعليم والتكوين المهني في زيادة البطالة خاصة لدى فئة الشباب.

ويؤثر الفقر بشكل سلبي على التنمية، إذ يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة وتراجع الخدمات الصحية والتعليمية، كما يساهم في انتشار الجريمة والهجرة غير الشرعية والتهميش الاجتماعي. أما البطالة فتؤدي إلى ضياع الطاقات البشرية وتراجع الإنتاجية الاقتصادية، إضافة إلى زيادة الاحتقان الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي.

كما أن العلاقة بين الفقر والبطالة علاقة تكاملية؛ فالبطالة تؤدي إلى انخفاض الدخل وانتشار الفقر، بينما يحد الفقر من فرص التعليم والتكوين، مما يزيد من صعوبة الحصول على العمل، وبالتالي تدخل الدول النامية في حلقة مفرغة تعيق التنمية.

### المحور الثالث: آليات مواجهة الفقر والبطالة وتحقيق التنمية05ن

تسعى الدول إلى مكافحة الفقر والبطالة من خلال تبني سياسات تنموية فعالة تقوم على تشجيع الاستثمار وخلق مناصب الشغل، خاصة في القطاعات الإنتاجية. كما يُعدّ دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الوسائل المهمة لتوفير فرص العمل وتحريك الاقتصاد.

كذلك تلعب الدولة دورا اساسيا في تحسين التعليم والتكوين المهني وربطهما بمتطلبات سوق العمل، إضافة إلى دعم الفئات الهشة وتحقيق العدالة الاجتماعية. كما تساهم برامج التنمية الريفية وتحسين البنية التحتية في الحد من الفقر وتقليص الفوارق الاجتماعية.

ومن جهة أخرى، تُعتبر مكافحة الفساد وتحقيق الحكم الراشد من العوامل الأساسية لإنجاح السياسات التنموية، إلى جانب دور المنظمات الدولية في تمويل مشاريع التنمية ومساعدة الدول النامية على تحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.

## **الخاتمة02ن**

يتضح أن الفقر والبطالة يمثلان من أبرز التحديات التي تواجه دول العالم الثالث، لما لهما من آثار سلبية على التنمية والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. فانتشار هاتين الظاهرتين يؤدي إلى ضعف الإنتاجية وتراجع مستوى المعيشة وتعميق الفوارق الاجتماعية. لذلك فإن تحقيق التنمية يتطلب تبني سياسات اقتصادية واجتماعية فعالة تقوم على توفير فرص العمل، وتحسين التعليم، وتحقيق العدالة الاجتماعية، إضافة إلى تعزيز الحكم الراشد ومكافحة الفساد من أجل بناء تنمية شاملة ومستدامة.